التغيرات والتسهيلات

التي حصل عليها اليهود في فلسطين

في عهد الاتحاديين١٩٠٩-١٩١٤

إعداد

الباحث/ هيـثم يـاسـر عيسى

كان من الطبيعي أن تشهد فلسطين جملة من التغيرات بعد أن شهد مركز الحكم في الآستانة تطورات وتغيرات جذرية من تغير نظام الحكم والإدارة إلى تغير جوهر النظام القائم على الحكم المركزي إلى نظام دستوري قائم على نظام للامركزي معتمد على المساواة والحرية بين شرائح وأقسام المجتمع العثماني.

فقد تغير الوضع برمته قبيل الثورة التركية الأمر الذي أعطى الإمبراطورية العثمانية مؤسسات حرة وحكومة تمثيلية، وفي مواجهة النظام الجديد لم يكن من الممكن الحفاظ على الحاجة إلى ميثاق لإنشاء الوطن بحيث قلت الجهود الدبلوماسية وتركز النشاط الصهيوني على الاستعمار المباشر لتعزيز الوعي الوطني داخل فلسطين حيث أصبح هناك استقرار على تراب فلسطين بالتزامن مع هذا التطور الذي ظهر نتيجة للتغييرات، أصبحت المستعمرات الصهيونية ترى بسهولة أكبر[١]، أما بعد الثورة التركية مباشرة فقد اتخذ الوضع منعطفاً آخر بالقدرة على القيام ببداية جديدة مع اليهود الذين يحملون المشاريع والكثير الذي يقدمونه لتركيا الفتاة، ومع انتهاج تركيا الفتاة لغة التنوير الغربي، أعلن كاظم بك وغيره من القادة الأتراك الشباب أنهم يؤيدون الهجرة اليهودية لتركيا الآسيوية[٢]، كما أن الحكومة على استعداد لإنفاق ٥.٠٠٠.٠٠٠ جنية إسترليني على المهاجرين الأجانب من اليهود في هذه المحافظات(التي تحدها الحكومة)[٣]، فمنذ اندلاع الثورة في تركيا اختلف الصهاينة والجمعيات الاستعمارية اليهودية حول إذا ما كان الاستعمار اليهودي يجب أن يكون في فلسطين أو في بلدان أخرى، فكانت الغالبية تؤيد العمل على مشروع فلسطين أو بلاد ما بين النهرين " بعدما زال حكم الاستبداد"[٤].

ومع إنشاء جمعية الاتحاد والترقي فروعاً لها في جميع المدن الفلسطينية، جعل نادي الاتحاد والترقي حيفا عند افتتاح مجلس المبعوثان المدينة في أجمل حله وتم الاحتفال بالدستور بموكب شاركت فيها مدرسة الاليازيس(يقصد ننير) الإسرائيلية بثلاث فتيات بملابس بيضاء ممثلين الحرية والإخاء والمساواة؛ وكان نادي الجمعية في حيفا يمثل الشباب العربي في كافة النواحي وخاصة الأدبية[٥]، ويصف المؤرخ

محمد دروزة في مذكراته هذه الفترة بقوله " لقد كان هناك بوادر يقظة عربية ومطالبة بالحقوق العربية في الدولة بعد ازدياد الوعي لدي عرب فلسطين في نابلس وغيرها، فأنشأوا في نابلس نادياً أدبياً وفرعاً للجمعية الاتحاد والترقي فأخذ الناس ينضمون إليها، فقد أصبحت جمعية الاتحاد والترقي ونواديها في العاصمة والخارج هي المحرك والمحور في الدولة فأخذ الناس يشكون الموظفين لمنع الفساد والرشوة والمحسوبية، خاصة بعد تردد فكرة إنشاء حزب اللامركزية والجمعية العلمية "[٦]، ثم تعزز الوعي العربي ونشطت المقاومة ضد الحركة الصهيونية بعد الانقلاب بقليل، فقد أدرك العرب طبيعة التسهيلات التي منحها النظام الجديد للحركة الصهيونية في فلسطين وبدأت فكرة التعاون بين الاتحاديين والحركة الصهيونية تظهر في الفكر القومي العربي داخل فلسطين[٧].

فاستغل الفلسطينيون فترة الود القائم بين جمعية الاتحاد والترقي " والعنصر العربي " فصدرت الصحف الوطنية التي اهتمت بحالة المواطن الفلسطيني الفقير مقابل الامتيازات التي يتمتع بها اليهودي الصهيوني؛ فكانت الصحافة الفلسطينية تكتب باستمرار عن الخطر الصهيوني وأشهر هذه الصحف الكرمل وفلسطين اللتين كشفتا عمليات شراء الأراضي التي زادت في هذه الفترة[٨]، وأخذ يصدر منها صحف جديدة قوية الأسلوب ووطنية الهدف تنتقد ما يجب نقده من ظواهر وأعمال وتحذر وتدعو إلى الحد من نفوذ الحركة الصهيونية، وكذلك كانتا جريدتي المفيد والرأي العام[٩]، ثم قام الاتحاديون بانتخابات أعضاء مجلس النواب فحاولت جمعية الاتحاد والترقي أن يكون نواب الشام ممن تثق بهم، أو ممن عرفوا بميلهم إلى الحرية وبعدهم عن السياسة الحميدية ولكنها سعت لتقليل عددهم في الشام[١٠]، حيث ثم انتخاب عن سنجق القدس ثلاثة أعضاء وهم سعيد بك الحسيني وروحي بك الخالدي من القدس وحافظ بك السعيد من يافا؛ وعن لواء نابلس الشيخ أحمد أفندي الخماش وعن لواء عكا الشيخ أسعد افندي شقير[١١]، فقد أراد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي تمحيص شوائب الأعضاء والموظفين السابقين من البلاد الذين يظلمون الناس بأحكام الرشوة[١٢]،

ويصف المؤرخ الفلسطيني محمد عزة دروزة[١٣] بالقول " أن الناس في نابلس انفجرت في وجه المرتشين واتبعاد الحكم السابق حيث انقطعت الرشوة لو لفترة ثم ما لبث أن عادت[١٤]، فقام الاتحاديون في الآستانة بعزل الكثير من الولاة والمتصرفين والقائمقامين ورؤساء الدوائر في الولايات والأقضية وتعيين مكانهم أناساً متحمسين للدستور والحكم الجديد"[١٥].

وكانت هذا الإجراء من ضمن مجموعة من الإجراءات التي اتخذها الاتحاديون في فلسطين فقد استطاعت حكومة الاتحاديين في بداية الأمر زرع الأحلام والأماني للأهل فلسطين وللعرب أجمعين، ولكن مع انكشاف التعاون الصهيوني بينهما، وتهميش العنصر العربي داخل الحكومة ومحاولة فرض سياسة " العثمنة " أو " التتريك[١٦] " على العنصر العربي خوفاً من انفصال العرب عن الدولة العثمانية، استخدمت الحكومة الاتحادية سياسة التعليم الإجباري لتحقيق الانصهار بين العناصر الإسلامية والعناصر غير الإسلامية، ويبدو أن سياسة الحكومة السياسية والاقتصادية التي كانت تدعمها كافة العناصر غير إسلامية من شركس وألبان ويونان ويهود من أجل تكوين الدستور يتواقف مع سياسة التتريك، على الرغم من أن الجميع يعلم أن المجتمع العثماني من حيث الدستور هو هيكل قانوني أما اللغة الرسمية فكانت فالأكثرية هي من تتحكم[١٧].

ولقد لعب اليهود الأوروبيون واليهود المحليون داخل الدولة العثمانية دوراً مهماً في إرساء تيار القومية الطورانية من خلال إصدار (موئيز كوهين[١٨]) كتاباً عن أصول الفكرة القومية الطورانية، وإبراهام غالانتي وهما من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وكان كتاب " توران " لكوهين الكتاب المقدس للسياسة الطورانية[١٩]، فقد دعا في كتاباته إلى المميزات العسكرية التي سوف تحصل عليها الدولة من انتشار الحركة الطورانية وعلى الدولة وحذر أشد الحذر من العرب[٢٠].

فقد أعرب الاتحاديون عن قناعتهم بأن توحيد الأمة العثمانية عن طريق دمج القوميات تحت سلطة الدولة أسهل بكثير من توحيدهم تحت مصلحة مشتركة معبرين

عن قناعتهم بأن " العثمنة" كفيلة بالحفاظ على اتحاد الدولة العثمانية، وأن تطبيقها لن يتسبب بالضرر لأي من العثمانيين واعتمد الاتحاديون في دعوتهم إلى حالة التعايش السلمي الطويل داخل الإمبراطورية العثمانية بين الطوائف والأعراق منذ زمن بعيد[٢١]، وكان أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وكتابها يرون في الدين الإسلامي سبباً في تأخر الدولة العثمانية، فقد ذكر جلال نوري بك أحد مشاهير الاتحاديين فى كتابه " أن الدين الإسلامى مانع لاستقلال الأقوام بخصوصها" هذا كان رأى الاتحاديين في القومية العربية[٢٢].

الاتحاديون والهجرة والقروض اليهودية:

أعطت جمعية الاتحاد والترقي آمالاً جديدة لليهود نتيجة للعطف الذي أبداه الحكام الجدد لصالح الهجرة اليهودية إلى تركيا، فقد كانت حاجة الدولة للأموال اليهودية كبيرة، فأتخذ الصهيونيون من ذلك مجالاً لممارسة الضغوط على الحكام الجدد من أجل التنازل لصالح الأطماع الصهيونية[٢٣]، فأخذت القروض المالية في الدولة تتنشر وساد الخلاف في مجلس المبعوثين حول قيمة القروض، حيث يشرح شكري العسلي " أن قلة المعرفة في الاقتصاد المالي وحقائق السياسة قد أنستهم نزاهة الضمير (محمود باشا ناظر الحربية، جاويد بك ناظر المالية) ورفقائه عن الوضع الاقتصادي "[٢٤]، فقد نجح جاويد بك فى عقد قرض مع بيوت المال اليهودية الباريسية بقيمة ٦ ملايين ليرة عثمانية، وكذلك مع بنك سالونيك سلفة بميلغ ٥٠٠.٠٠٠ليرة[٢٥].

وتعلق مجلة المنار على أن هذه الترتبت من أصحاب الفتنة تعين نسيم مازلياح اليهودي وكيل الجمعية الصهيونية ناظراً للتجارة وجاويد بك وزيراً للمالية حيث لا يوجد أحد من العرب في الوزارة؟[٢٦]، وفي مذكرة أرسلها السفير البريطاني في تركيا إلى وزارة خارجيته في أغسطس سنه ١٩١٠ يقول فيها إن اليهود الذين يبدون الآن في موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي للدولة يعملون على السيطرة الاقتصادية والصناعية على تركيا الفتاة ويبدون مصممين... فإنهم يشجعون الاتجاهات القومية التركية[٢٧]، ويصف الشيخ رشيد رضا بعد أن عاد من الأستانه نفوذ اليهود في الدولة "

رأينا أن نفوذ اليهود في جمعية الاتحاد والترقي عظيم... فعلنما أنه سيكون لليهود شأن وآمالهم في القدس وفلسطين، ومطامعهم المالية في المكان يعظم نفوذهم "[٢٨].

وكانت سياسة الدولة العثمانية الرأسمالية الليبرالية الاقتصادية تعمل على تقوية الاقتصاد التركي وفقاً لخطة موضوعة من اليهود، لهذا كان من الطبيعي أن تحصل الدولة على القروض من القوى الغربية، وبالتالي حصولها على الامتيازات، وعلى تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار، وبالتالي أظهرت تركيا الفتاة خاصة الليبراليين سذاجة دبلوماسية[٢٩]، ويبدو أن اليهود قدموا خدمات هائلة لتركيا الفتاة لمقاضاتهم بالمشروعات الاقتصادية الوطنية لتركيا الفتاة، وخاصة في فلسطين وبلاد ما بين النهرين[٣٠].

ومن هنا أخذ مجلس المبعوثين في إزالة كل العراقيل الذي تعارض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين خاصة عن جمعياتهم الموجودة في استانبول فعلى اليهود أن يغتنموا هذه الفرصة[٣١]، ولم يفكر زعماء اليهود في إثارة الأتراك والعرب ضد مشروع الهجرة، فقد كان موقفهم المعلن للأتراك أنه لا يريدون أخذ فلسطين من الدولة العثمانية بل يريدون السكن فيها تحت الرعاية العثمانية[٣٢]، كما لعبت السياسة المالية للدولة العثمانية والقروض الأوروبية دوراً بارزاً، وكذلك المصالح الاقتصادية الأوروبية داخل الدولة العثمانية، حيث أصبح موضوع تقسيم الإمبراطورية العثمانية موضوعاً طبيعياً في المفاوضات الدبلوماسية الأوروبية[٣٣]. ويتضح من ذلك مدى استغلال اليهود حاجة الدولة العثمانية إلى الأموال بالتعاون مع القوي الاستعمارية وخاصة بريطانيا، نظرا لأن اليهود يمكنهم تقديم القروض والأموال دون تقسيم الدولة العثمانية بالشكل واسع الذي تعمل على تحقيقه الدول الأوروبية فكان الاتجاه للمال اليهودي أمراً لا مفر منه.

ويصف الكاتب جلال نوري هو كريتي في رحلتة الأخيرة مع الوفد العثماني إلى إنجلترا، بدأ تطوير ما يمكن تسميته الأعراض المعادية للسامية، ومنذ ذلك الحين نشرت مقالاً من عدة ورقات تحذر مواطنين من أخطار استغلال الدولة العثمانية من

خلال المتمولين اليهود، الذين يستغلون العجز في الموازنة لاستعمار بلاد ما بين النهرين أو فلسطين[٣٤].

ولكن من جهة أخرى كان عمل اليهود من خلال المناصب التي وصلوا إليها على تفتيت الدولة العثمانية مستمر هذا ما يؤكده الشيخ رشيد رضا " ... ها هو ناظر المالية يبيع أحسن موقع عسكري في الأستانه لشركة أجنبية بثمن دون الثمن بسمسرة بعض اليهود، فقد دافع جاويد بك عن ذلك أمام مجلس الأمة والحكومة "[٣٥]، وهذا المكان هو ساحة فسيحة بالقرب من ثكنات تقسيم (الآن ميدان تقسيم في العاصمة التركية) ثم أخذ موضوع القروض المالية اليهودية يعزز موقف المعارضة فقد انتقد " إسماعيل بك " سياسة الحكومة في عقد القروض أثناء مناقشة ميزانية الدولة قائلاً " إن للصهيونيين دخل عظيم في ذلك، أنهم يضعون الصعوبات المالية ليضطروا للاتجاه إليهم "؛ وشدد على أن بيوت المال اليهودية تتعامل مع الصدر الأعظم وطلعت بك، وأن ارنسيت كامل أحد أصحاب هذه البيوت فرد عليه طلعت بك " أنه لم يكن له علاقة بالقرض الأخير ولا بيوت الأموال الصهيونية"[٣٦]، فرد إسماعيل بك بطلب حساب الأموال التي وجدت في قصر يلديز بعد خلع السلطان عبد الحميد ثم قال " إن الحكومة تنفذ سياسة هؤلاء وتسمح لهم بشراء الأراضي في فلسطين حتي يتم تأليف دولة يهودية هناك"[٣٧].

على الرغم من إتجاه الدولة العثمانية إلى فرنسا وإيطاليا لعقد القروض إلا أن الصهاينة استطاعوا استغلال نفودهم داخل هذه البلاد وقوتهم المالية حتي يكون من خلالهم، وكان الإفلاس الذي يهدد الدولة العثمانية عاملاً من عوامل الضغط على الحكومة العثمانية، فعلى الرغم من رفض الحكومة القرض الفرنسي الكبير، لكن كان تم الضغط على الدولة من خلال إلزامها بتطبيق سياسة الإصلاح داخل المؤسسات ومع دخول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العنصر اليهودي، وخاصة أن السفير مورغتياتو كان يشجع إقراض المال للنظر في مصالح الحركة الصهيونية[٣٨].

فقد كان اليهود يريدون فلسطين لا غير على الرغم من أنهم اتجهوا للعمل على مشروع استعمار العراق فتم إسكان بعض من إخوانهم في الدين من روسيا ورومانيا وترك (إسرائيل زانغوايل) أن يتولى أمر القرض التركي[٣٩]، ويصف إسماعيل بك أنه كلما تم رفض طلباتهم كانت تشتغل الدسائس من خلال استخدام المال لعرقلة الحكومة وإثارة الفتن، وها هو السير أرنست كامل يهودي بريطاني ينشئ البنك الأهلي في تركيا لدعم حركة الاستيطان، كأننا في حكومة يهودية[٤٠]، فأخذ اليهود من المال والدعم الاقتصاد العثماني مجالاً واسعاً لضغط على السلطات العثمانية لإجراء تسهيلات لدخول فلسطين، فقد لعبت الجالية اليهودية في استانيول دوراً مهماً في ذلك، من خلال قياداتها خاصة مع وصول الحاخام ناحوم الذي شجع الاستيطان اليهودي في فلسطين.

فقد ازدادت حركة الهجرة إلى فلسطين بفضل أهم منظمة للتعامل مع الهجرة اليهودية إلى فلسطين " لجنة أوديسا " فبالنظر إلى أرقام الهجرة الصهيوينة من ميناء أوديسا وحدها إلى ميناء يافا يفهم منها مدى التسهيلات التي كان يجدها المهاجرون الصهانية إلى فلسطين.

جدول بأعداد المهاجرين من ميناء أوديسا إلى ميناء يافا[٤١]

السنة	أعداد المهاجرين الواصلين إلى ميناء يافا
١٩٠٥	١٢٣٠
١٩٠٦	٣٤٥٠
١٩٠٧	١٧٥٠
١٩٠٨	٢٠٩٧
١٩٠٩	٢٤٥٩
١٩١٠	٣٢٧٩
١٩١١	٢٣٢٦
١٩١٢	٢٨٢٠
١٩١٣	٢٩٧٦

وتدل هذه الأرقام على زيادة النشاط الصهيوني في فلسطين، فقد ارتفعت أعداد

المهاجرين منذ عام ١٩٠٨ منذ تولى الاتحاديين أمور البلاد، وذلك يرجع إلى التسهيلات التي تلقاها اليهود من حكام الدولة العثمانية، كما تدل هذه الأعداد التي يصل مجموعها ٢٢.٣٧٤مهاجر على أن الأعداد كانت تزيد عن ٨٠.٠٠٠ ألف قبل الحرب العالمية الأولي علماً أن هذه الأعداد فقط تصل من ميناء أوديسا فقط.

وكان لجنة أوديسا التي أخذت زمام المبادرة في معظم التجارب الاستعمارية الدور الأساسي، فقد بدأت تلك التجارب بإنشاء مستوطنة عام ١٨٨٤ بالقرب من يافا، كما استمرت اللجنة تتعاون مع المنظمة الصهيونية، والصندوق القومي الصهيوني وبحلول عام ١٩١٤ كانت قد تأسست العديد من المستوطنات الصغيرة بدعم من اللجنة على شاطئ بحيرة طبريا[٤٢]، كما أسست لجنة أوديسا عام ١٩٠٨ بين يافا والقدس حوالى ٢٠مستعمرة يهودية كلها تقريبا زراعية وأغلبها صغيرة جداً وهي رقيقة الحال[٤٣]. ويدل هذا الانتشار السريع للمستعمرات على مدى السهولة التي كان يجدها الصهاينة جراء تغيير نظام الحكم.

الإجراءات التي اتخذتها حكومة الاتحاديين في فلسطين:

اتخذ الاتحاديون بعد وصولهم إلى كرسي الدولة عدداً من الإجراءات داخل فلسطين كانت سبباً في تسهيل هجرة واستيطان اليهود فيها، فقام الاتحاديون في بداية حكمهم بإعلان قانون الولايات الجديد الذي استفاد منه اليهود لأنه جاء متضامناً مع حركة الاستيطان اليهودي، فقد أصبح في استطاعتهم أن ينتخبوا عدداً من الأعضاء في مجلس العموم داخل متصرفية القدس، الأمر الذي مكنهم من التصرف كما يشاؤون، كما سعي متنفذو اليهود في الأستانه لدى الحكومة تعديل حدود متصرفية القدس الإدارية وإلحاق الأراضي المجاورة لها[٤٤]، وتنقل جريدة القبس عن جريدة طنين الاتحادية التي تصدر من الأستانه أن هدف التعديلات هو زيادة مراقبة نظارة الداخلية على واردات الولايات[٤٥]، ولكن الهدف الحقيقي كان شراء أكبر قدر من الأراضي داخل متصرفية القدس، التي تعتبر الهدف الرئيسي للحركة الصهيونية، فقد أدركت الحركة الصهيونية ذلك من أجل خلق كثافة سكانية في فلسطين.

وفي رسالة مراسلة من إبراهيم سليم النجار الذي عمل مراسلاً لجريدة لأهرام في الآستانة إلي حقي العظم سكرتير (حزب اللامركزية في القاهرة) جاء فيها " أن الوزارة الحاضرة عصابة لصوص، يؤيدها اليهود والصهيونيون "[٤٦]، وفي عام ١٩٠٨ عقد اجتماعاً في " درب البرايرة " جاءت نتائجه في خطبة الزعيم الصهيوني شمكين عضو اللجنة المركزية الصهيونية الذي اكتفي بأن بين أن الحكومة الجديدة قد أزالت العقبات الحائلة دون استعمار أراضي فلسطين وقال " إنه بات الآن في حيز الإمكان أن نرتقي في الزارعة والصناعة والتجارة ... وهجرة ضحايا الاضطهاد في رومانيا وروسيا "[٤٧].

وقد أرسل الحاخام الأكبر ناحوم إلى وزير العدل مذكرتين يطالبه فيها إلغاء جواز السفر الأحمر، وإزالة القيود المفروضة على حصول اليهود على مساحات واسعة من الأراضي خارج المدن والقري في فلسطين من قبل اليهود غير العثمانيين، وكذلك داخلها هذا وقد كان اليهود أحراراً في السفر والإقامة وعقد الملكية في جميع إجزاء الدولة العثمانية قبل ظهور الحركة الصهيونية[٤٨].

فقامت جريدة الكرمل على أثر ذلك بالهجوم على الحكومة الاتحادية وعلقت جريدة المفيد في عددها ١١٥٣ عام ١٩١٢ بقولها " ما كان سكوتنا عن المسألة الصهيونية إلا بعد أن رأينا كلامنا يذهب أدراج الرياح، يوم كان للاتحاديين صولة على الأمة والتساهل مع الصهيونيين، ومن هجرة الأهالي للخارج وهجرة اليهود إلى بلادنا "[٤٩]، فكان من بين أشد الإجراءات التي اتخذتها حكومة الاتحاديين " إلغاء البطاقة الحمراء التي تعطي إلى اليهود الذين يفدون لزيارة الأراضي الفلسطينية واتخاذ التدابير اللأزمة في هذا الشأن "[٥٠]، وفي برقية يوضح فيها السير ماليت L. Mallet " أنه في مارس الماضي ألغت الحكومة العثمانية جواز السفر الأحمر الأمر التي اضطر اليهود غير العثمانيين لإخراجه لدى وصولهم فلسطين والذي بموجبه كان يحق لهم البقاء ثلاثة شهور فقط في فلسطين، حيث أصبحت الهجرة غير مقيدة لليهود إلى

فلسطين أمر واقع، ومن المتوقع أن تتدفق أعداد كبيرة من اليهود إلى تلك المنطقة ستبدأ قريبا.[٥١]

وتعقب جريدة الكرمل على كذلك بالقول إن أمر إلغاء الورقة الحمراء والتسريح للمهاجرين الإسرائيليين بالدخول إلى فلسطين والإقامة فيها خطوة كبري في سبيل بلوغ الصهيونيين أمانيهم باسترداد البلاد، وتضيف أما نحن فنعتقد أن الورقة الحمراء لم تكن حائلاً دون دخول المهاجرين الصهيونيين إلى فلسطين وإقامتهم فيها لأن الورقة كانت حبراً على ورق، في وجه التيار الجارف ولا تزال الهجرة في ازدياد إلى يومناً هذا دون مانع، ولا معارض، حيث يستولى الصهيونيون على القرى والمزارع، وكذلك على المشاريع الاقتصادية واذا استمر الحال على ما هو عليه فلا يشاهد سوى قبعات صهيونية[٥٢].

وتصف جريدة الأهرام الأمر أن قلق الأهالي ليس من انتشار اليهود، فقط إنما من الدستور الذي ساوى بين اليهود والمسلمين والنصارى، ولكن الخطر الأكبر هو هجرة اليهود من دول مختلفة بدعوى رابطة الذين لا وطن لهم[٥٣]، ومع سياسة غض الطرف عن سياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين وعمليات شراء الأراضي الواسعة، وعدم تنفيذ القوانين الموضوعة على الرغم من أن القوانين نفسها هي التي كانت أيام السلطان عبد الحميد، لم تمنع زيادة أعداد المهاجرين اليهود وعمليات شراء الأراضي، لم تحرك الحكومة من الأمر شيئاً بل أخذت تصدر القرارات في صالح الاستيطان اليهودي في فلسطين، على الرغم من معارضة أهالى البلاد.

ولم يقف الأمر هنا فقد وصل إلى حد تشجيع الهجرة اليهودية، ففي اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد الصهيوني في أمريكا عام ١٩٠٩ جاء فيه أن الأجواء مواتية لغاية للعمل الصهيوني، فمع دعم السفير الأمريكي وزوجه فإن الدولة العثمانية قد سمحت بهجرة ١٠.٠٠٠ يهودي للاستيطان في فلسطين، كما قامت زوجة السفير الأمريكي بتفقد ودعم الجالية اليهودية والمنظمات اليهودية في استانيول، وذلك بتهئة

الظروف الاقتصادية لهم[٥٤]، وعلى الرغم من ذلك فعلينا الاعتراف بأن الظروف الدولية أنذاك ليست مواتية لإنشاء الدولة اليهودية بقوة علنية[٥٥].

ومع هذا اصدرت الحكومة العثمانية قرارات لها تأثير كبير على عملية تملك وانتقال الأراضي، فقد كانت أراضي فلسطين ذات ملكية مشتركة (أي نظام المشاع) بحيث يستحيل على الملاك الحصول على صكوك ملكية خاصة بحصصهم الأمر الذي يمنعهم من بيع حصصهم، إلا أن القرار الذي اتخذته الحكومة بتحديد حصص الملاك المشتركين بناءً على طلبهم وتسليمهم نسخة من صك الملكية، أحدث أثراً كبيراً داخل الحركة الصهيونية واستقبل القرار بارتياح كبير من قبل اليهود ومؤسسات الإستيطان[٥٦]، وبذلك بدأت عمليات بيع أراضي السلطان " الجفالك " لليهود والصهيونيين وإعطائهم الامتيازات الزراعية والصناعية والتجارية وما فيها من سمسرة وغير سمسرة، وتكمل مجلة المنار أن مثل هذه الإجراءات ستشعل مبدأ العداوة بين اليهود والعرب الأمر الذي سوف يصل إلى سفك الدماء[٥٧].

وكان للضغوطات البريطانية على حكومة الاتحاد والترقي الأثر الأكبر على فلسطين وتمكين اليهود فيها فأفرزت هذه الضغوط قانون " تصرف الأشخاص الحكمية " الذي أعطي الشركات حق التملك والتصرف بالممتلكات غير المنقولة، وقد تمكنت المؤسسات الصهيونية من استغلال القانون الإنقضاض على أراضي فلسطين[٥٨]، وأسفرت الضغوطات عام ١٩١١ منحٌ الأجانب حق التملك والتصرف فى الأراضي كالعثمانيين تماماً في جميع الأراضي العثمانية ما عدا منطقة الحجاز بلا قيد أو شرط سوى ما يتعلق بالشؤون الإجرائية والإدارية[٥٩]، وكان لصدور قانون نزع الملكية العثماني المؤرخ في ٧ربيع الأول سنة ١٣٣٢ – ١٩١٤ دوراً كبيراً في تسرب الأراضي لليهود[٦٠]. وكذلك لعبت ألمانيا دوراً بارزاً في حركة الاستعمار الصهيوني، فقد كانت على علاقة قوية مع جمعية الاتحاد والترقي، حيث استطاعت من خلال هذه العلاقة أخذ العهود والمواثيق على تسهيل السبيل ليهود ألمانيا الصهيونيين في

استيطان الأرض المقدسة (فلسطين)، لأن ألمانيا كانت ترى في العنصر اليهودي مفتاح الدخول إلى الشرق[٦١].

ويصف المؤرخ نجيب نصار الذي جرى في فلسطين عقب تولي الاتحاديين شؤون البلاد أن بعض ماليي اليهود عرض على الحكومة العثمانية عقد سلفة على شرط أن تمنحه امتيازاً باستثمار بعض الجفالك الأميرية في سوريا وفلسطين، ويضيف أن الصهيونيين يتحينون مثل هذه الفرصة ليستولوا على قطعة من أملاك الدولة العثمانية، وأن مستقبل الدولة متوقف على العرب وأن العنصر العربي والتركي يجب أن يتعاونوا حتى تنهض البلاد لا أن يتم الاعتماد على العنصر الصهيوني[٦٢]، ومع هذا نجد أن الحركة الصهيونية أتبعت نهجاً تدعي فيها أن سلامتها من سلامة الدولة العثمانية (فلا نجد بلاداً نأمن بها على أروحنا غيرها وأنتا نحرص على المشاركة في المصالح المشتركة للبلاد)[٦٣]، وتنقل جريدة الكرمل عن جريدة التان " أن أحرار الترك يعاونون اليهود على تكوين قومية يهودية في فلسطين، لأن ذلك يحول دون أماني العرب بالاستقلال، فإذا كان بعض الموظفين يسهلون بيع الأراضي للصهيونيين لأسباب هم ووكلاء الصهيونيين يعلمونها، لماذا كان الأتراك يشكون في إخلاص العرب فما هذه طريقة لاستجلابهم"[٦٤]. ومن التغيرات التي جرت في فلسطين في فترة حكم الاتحاديين زيادة مساحة الأراضي التي سيطر عليها اليهود في فلسطين، وذلك من خلال المزادات التي كانت الحكومة تقيهما بسبب حاجتها إلى المال خاصة على أراضي السلطان عبد الحميد " الجفالك " حيث أقيمت عدد من المزادات، في محاولة لطرد الفلاحين من أراضيهم الأمر الذي أثارهم ضد الحكومة والمهاجرين.

وبدلاً من الإصلاح الذي رفع شعاراً لهم، أخذ الاتحاديون في زيادة الضرائب على الأهالي وخاصة الفلاح فقد تم إضافة ٦% على ضريبة الويركو باسم تجهيزات عسكرية، وذلك مع إعلان الدستور العثماني، وبعد حرب البلقان ١٩١٢ تم إضافة ٥% على الأراضي لأجل تغطية العجز الذي طرأ على الموازنة، ثم أضيف إليها ٢٥% باسم الأسطول، وبموجب قانون المؤرخ في ١٤ حزيزان عام ١٩١٠ تم تبديل

المسقفات بدلاً من الويركو على المباني التي كانت تبنى على مجمل الدخل من الأملاك المبنية[٦٥].

وتصف الوثائق البريطانية ما حصل في عهد الاتحاديين للفلسطينيين سكان البلاد بالقول " أن القمع التركي هذا لم يحدث قط في تاريخ تركيا حتي في أحلك أيام السلطان عبد الحميد، التي شملت تعيين السلطات التركية في سوريا وفلسطين عاملاً لجباية الضرائب التي يتكون منها نواة الاقتصاد الاستراتيجي، الأمر الذي أدى إلى فرض ضرائب قاسية وغير مسؤولة تجاه السكان، فقد كان إعلان تعبئة جمع القوات النظامية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٤٥ ومن لا يريد الخدمة يجب عليه دفع رسوم الإعفاء، فقد بدأت عمليات النهب وهذا الأمر أعمي عيون المسئولين، فقد كانت رسوم الإعفاء ٣٠ ليرة تركية، ولكنها سرعان ما ارتفعت إلى ٤٣، أما أولئك الذين لم يسجلوا أسماءهم أو دفعوا الرسوم يتعرضوا للتهديد بجمع أنواع العذاب والعقاب، مما دفع مئات الشبان منهم للهرب إلى مصر "[٦٦]. وكذلك " استمرت عمليات السرقة والنهب من جانب الجيش التركي ونهب المحلات ومطاحين الدقيق والمحاصيل والأغنام والمنازل ذلك لإطعام، الجنود وصارت المعاملات التجارية صعبة بين الناس وتعبوا من الأتراك "[٦٧]، ويصف أحد السياح الإنجليز في رحلته إلى فلسطين نقلاً عن جريدة المانشستر غرديان أن تسهيلات دخول الصهيونيين لفلسطين بعد الدستور تسرع بشكل ملفت للانتباه حيث قربت الاعتراف باللغة العبرانية كلغة رسمية في فلسطين[٦٨].

فعندما اعترف الإيطاليون مؤخرا باللغة العبرية لغة رسمية في طرابلس، وأخذ الصهاينة يطمحون أن تلقي اللغة العبرية تقريراً مماثلاً من قبل السلطات العثمانية في أقرب وقت، فقد وافقت جمعية الاتحاد والترقي من حيث المبدأ، على حل استخدام لغة أغلبية السكان المحليين في مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية، حيث قد يكون في يوم من الأيام حاكم القدس من اليهود واللغة العبرية هي السائدة[٦٩].

وبعد مواجهة الحكومة للفلاحين وأهل فلسطين، أدركت الحكومة ضرورة العمل على تهدئة الفلاحين حيث تذكر الوثيقة " أن الحكومة قررت صرف النظر عن إقامة المزادات على الأملاك والأراضي المدورة الواقعة في فلسطين والمجاورة لها إلى اليهود، حيث إنها لم تقدر على منعهم من الاشتراك في المزادات، وذلك لأنهم أصبحوا من الرعاة العثمانيين "[٧٠]، وجاء منع التفاوض مع اليهود بخصوص الأراضي في فلسطين بعد حكم المحكمة الشرعية[٧١].

وقد أصاب فلسطين خلال فترة حكم الاتحاديين هجرة أعداد كبيرة من أهالي فلسطين إلى أميركا ووصول اليهود إليها من أوروبا، كما أخذ اليهود يسيطرون على الاقتصاد الفلسطيني، وترى جريدة فلسطين " أن الأدمغة التي تشتغل هذا الشغل في فلسطين هي أدمغة أوروبية "[٧٢]، والجدير بالذكر أن الحكومة من ناحية الشكل كانت تعارض الاستيطان، لكن ليس بالقدر الكافي فقد كانت تشرع في التسهيلات للصهيونيين، ولكنها كانت حذرة في هذا، فلم يكن خافياً أمر المعارضة العربية للاستيطان اليهودي في فلسطين، ولكن هذا لم يمنع الحكومة من إصدار القوانين التي ساعدت اليهود في عملية الاستيطان من خلال عمل الحكومة على سد طريق القومية العربية.

ومع هذا ظل نفوذ رجال الحركة الصهيونية في الدولة واضحاً لاستعمار فلسطين وإعادة ملك بني إسرائيل إلى- وطنهم الأول- وإلى ابتلاع أصحاب الملابين من خيرات البلاد[٧٣]، فقد ساعدت الحكومة العثمانية الحركة الصهيونية بإسكات كل معارضة لها، وخاصة في فلسطين حتى يتم العمل في سرية تامة دون إثارة أهل البلاد، والصحف اليومية التي كانت رأس الحربة في وجه التقدم الصهيوني في الاستيلاء على الأراضي وكشف كل صغيرة وكبيرة من أعمالهم.

وقد أصاب أهل فلسطين بشكل عام – بعد أن طردوا من بيوتهم نتيجة شراء اليهود الأراضي الفلسطينية – هجرة قسم كبير منهم إلى البداوة (الفلاح الفلسطيني) الذي كان يعتمد على الزراعة كوسيلة للعيش[٧٤]، ونتيجة لذلك تشكلت طبقة برجوازية

لا تهتم بالفلاح بل بالطبقات العليا، على الرغم من أن المجتمع العثماني يتصدر فيه الفلاح التنظيم الاجتماعي[٧٥].

وكان أشد هذه التغيرات – لا من ناحية الشكل إنما من ناحية المضمون على الفلاح الفلسطيني – اختلال الموازنة المالية الأمر الذى أدى بالحكومة إلى حجز نصف رواتب الموظفين واستفحل الظلم في جباية الأموال الأميرية وطرح الأعشار وتسابق الموظفون إلى زيادة أعشار في الأقضية والألوية، وزد على ذلك الديون العمومية والإعانات المختلفة، ولقد اقتسم الفلاح القسم الأكبر منها، ويصف الشيخ محمد رشيد رضا الأمر بقوله " لقد سمعت كثيراً من الفلاحين أنهم اضطروا إلى بيع أراضيهم وتزويج بناتهم ليأخذوا صداقهن ويعطوا للجباة ما يطالبونهم به من الأموال الأميرية فصار الفلاح يتجنب زراعة الأرض إلا بقدر حاجته الضرورية "[٧٦].

ولم تكتف الحكومة بذلك بل أخذت في توسيع دائرة الأعشار لتشمل عشر على بساتين البرتقال، ووضع مبلغ مالي على كل قطعة أرض[٧٧]، وأصبحت عمليات الاحتيال والفساد من الحكومة التركية وجامعي مخالفات الضرائب في القدس المشهورين سيئ السمعة، فالعشر القانوني عشر من منتجات الأراضي الصالحة للزراعة، ولكن كيف تم احتجاز خمسة أو ستة أعشار بدلاً من عشر واحد، وكان نظام الضرائب العثمانى في فلسطين إجراء تعسفي، كما أنه معاد للازدهار والتقدم[٧٨].

وكان من أهم المتغيرات التي أصابت فلسطين في عهد حكم الاتحاديين فساد الإدارة، هذا ما تؤكده جريدة الكرمل لمتصرف القدس الذي كان يرى المستعمرات الصهيونية تنمو دون أن يفعل شيئاً، فهو لا يساعد المزارعين، بينما تستمر المستعمرات في النمو، بسبب تقصير الموظفين الذين يرون مع متصرف القدس بعدم صلاحية الفلاح العثماني لاستثمار الأراضي فيسهل للأجانب دخول البلاد[٧٩]، وقد استمرت عمليات بيع الأراضي تحت نظر الولاة خاصة متصرف القدس الشريف " عزمي بك " ففي رسالة من الكاتب ميشال يدوتي من يافا يطالب المتصرف بمنع عمليات بيع الأراضي خاصة أراضي المشاع التي تنتقل من شخص إلى شخص كل

عام لأنهم لا يستعيطون الاستفادة منها، لهذا على متصرف القدس توزيع هذه الأراضي على الفلاحين، وعدم بيعها إلى اليهود حيث ثم بيع قرية " دجن " لأن الفلاحين يعانون من الفقر الشديد[٨٠].

فقد ازدادت أعداد العنصر اليهودي خلال السنوات العشر الأخيرة – إي منذ ١٩٠٦– فتم شراء الأراضي، وبدلاً من التعاون بين اليهود الذين يأتون من روسيا وألمانيا والنمسا ورومانيا وسالونيكا وإسبانيا وتونس والمغرب أخذوا في التسابق مع الصهيونيين معتمدين على إخوانهم الأغنياء في أوروبا[٨١]. فقد كان ضعف الإدارة العثمانية هو السبب الرئيسي لتقدم الحركة الصهيونية في العملية الاستيطانية في فلسطين دون أي قرارات تحمل صفة الجدية تدعو فيها للخطر الصهيوني، والجدير بالذكر أن الحكومة العثمانية لم تصدر قوانين صارمة ضد الحركة الصهيونية، وإن أصدرت قوانين لم تكن ملزمة لليهود مع تردي أوضاع الدولة العثمانية التي كانت تحارب على أكثر من جهة.

وعلى الرغم من حسن المعاملة التي تلقاها اليهود الدولة في العثمانية زمن الاتحاديين، إلا أن الأمر لم يعجب اليهود، ففي مذكرة مرسلة إلى العاصمة واشنطن في ٢٨/مارس عام ١٩١٣ جاء فيها أن اليهود في تركيا لديهم تحت الحكم العثماني الحرية لممارسة حقوقهم المدنية في أمن وكذلك حقوقهم الدينية، كما كان للحاخام الأكبر مساواة مع الطوائف الدينية الأخرى[٨٢]. وبعد خطاب الحاخام اليهودي في استانبول بعد الانقلاب طلب مباشرة من وزير العدل والثقافة إزالة القيود عن الهجرة وحيازة الأراضي بدعوى أن هذه الإجراءات تجرح وبعمق الحس اليهودي الوطني، مع وجود معارضة من ضباط الحكومة والرأي العام على إتمام إلغاء دخول اليهود الأجانب للقدس، وشراء الأملاك على أثر زيارة حاخام اليهود حاييم ناحوم، ولكن هذا الأمر استمر إلى وقت قصير فقط[٨٣].

وقد تغير موقف الاتحاديين من اليهود والحركة الصهيونية – الشريك الحقيقي للاتحاديين في الانقلاب على السلطان عبد الحميد – بعد اكتشاف تجسس اليهود في

فلسطين لصالح بريطانيا عدوة الدولة العثمانية الأولى، وتشرح إحدى الوثائق العثمانية طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية واليهود في بداية الحرب العالمية الأولى في فلسطين بالقول (لمن يقبل التبعة العثمانية، في حال عدم قبول من يسكنون في أرض فلسطين من تبعة الدول المخاصمة بالتبعية العثمانية، فإنه تم الاطلاع على مذكرة نظارة المالية رقم ٨٥ وملفوفها والمؤرخة في٣٠ كانون الأول سنة ٣٣٠[١] ورمي ١٩١٤ والمتعلقة بلزوم تخصيص مائتي ليرة لتأمين أجرة السكك الحديدية والمصاريف السائرة من أجل سوق وإخراج الفقراء والعاجزين من اليهود الذين سيتم إخراجهم من الأراضي العثمانية توفيقا مع القرار في هذا الأمر)[٨٤].

كما أن طبيعة التغيرات على النشاط الصهيوني في فلسطين أنذاك أصبحت سريعة، فحالة المستعمرات اليهودية منذ عشر سنوات تختلف كثيراً عن الظروف قبيل اندلاع الحرب، كما أن موقف الحركة الصهيونية أختلف أيضاً[٨٥]، ومع هذا كان يرى مونتاجو (Montagu) أن الخطوات المستقلة للدولة اليهودية في فلسطين (لا يساورني أدني شك فى إقامتها على الرغم من أنه قد يثار تساؤل بوضع المجتمعات المحلية لأن هناك رغبة حادة من اليهود للهرب من القهر العثماني)[٨٦].

ولكن هذا الأمر لم يتم تنفيذه بشكل جدي بسبب تدخل القوي الأوروبية، وخاصة ألمانيا التي تعتبر حليفة الدولة العثمانية في الحرب، خاصة بعد أن طرحت فكرة ترحيل اليهود من يافا التي بدأها جمال باشا، ففي هذا الوقت تصاعدت المسألة الصهيونية في الصحافة الألمانية، في الوقت ذاته انتشرت فكرة بين القوي المركزية باتخاذ الإجراءات الأزمة لتأمين التعاطف مع اليهود، مما أنتج موجة من السخط في بين جميع يهود ألمانيا من كل الأحزاب، فقام مجلس النواب الألماني باستجواب النواب، حيث وجدت الحكومة نفسها مجبرة لأول مرة على تحقيق الضغوط الدبلوماسية على استانبول، فقد أرسلت الحكومة العثمانية أموال لإغاثة اليهود، وتوقف عمليات الترحيل كما وضعت مسئولية هذا الأمر على جمال باشا[٨٧].

ومع هذه القرارات التي أتخذت أصبح اليهود على قدر كبير من التمكين

فأصبحوا تحت الرعاية العثمانية، بعد أن أصدرت جمعية الاتحاد والترقي قراراً بالمساواة بين جميع سكان الدولة العثمانية وهو ما كان ينطبق على اليهود، أما اليهود الذين لم يكونوا تحت رعاية الدولة العثمانية، فقد كانوا تحت رعاية الدول الأجنبية يحملون جوازات السفر تلك البلاد، وكذلك ساعد موظفو الدولة اليهود على الفرار من كل القيود بمجرد حضور المال، وأدت التغيرات التي طرأت على فلسطين أثناء فترة حكم الاتحاديين إلى زيادة قوتهم و أعداهم ومستعمراتهم.

وعلى الرغم من إجراءات الحكومة التركية منذ عام ١٩١٥ ضد اليهود المستعمرين في فلسطين من مصادرة ممتلكاتهم مما تسبب في حالة من عدم الرضا بين يهود ألمانيا، مع أن هذه الإجراءات وعمليات الترحيل كان مبالغاً فيها إلى حد بعيد، فقد نوقشت القضية الفلسطينية بعد ذلك خلال مقابلة جمال باشا مع الفون كولمان Kuhlmann خلال زيارة جمال باشا الأخيرة إلى برلين عام ١٩١٧، فقد كانت ألمانيا تخشي استغلال إنجلترا للعنصر اليهودي، ومحاولة حصول إنجلترا على حماية اليهود والدعم الصهيوني نظراً للأهمية الصهيونية بالنسبة للمشروع البريطاني، فقد قامت الحكومة البريطانية بالترحيب بقرارات الحكومة الألمانية، وفي الوقت نفسه أثني وزير الخارجية العثماني على اليهود اللاجئين وعلى ولائهم وصناعتهم[٨٨]، وقد أصاب الفقر والجوع السكان، فالأراضي الزراعية استنزفت، وفي عام ١٩١٤ لم يكن الفلسطينيون يعانون كثيراً، ولكن مع السنة الثانية من الحرب بدأ المسلمون في فلسطين يعانون، حيث وصل سعر كيلو القمح إلى ٤٥ فرنكاً، ثم بدأ الناس يأكلون الشعير والأعشاب البرية، كما انتشرت الأمراض بينهم خاصة وباء التيفوس، أما الجاليات اليهودية في فلسطين فقد تلقت الدعم بسرعة وخاصة من لجنة الإغاثة الأمريكية[٨٩].

وكانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في نهاية حكم الاتحاديين عام ١٩٢٠بعد مطالبة اليهود بذلك بمثابة إعلان الأحكام العرفية لحيازة جميع الأراضي غير المزروعة، وبضغط من اللجنة الصهيونية استطاعت الحصول على

الأراضي المجاورة للمسجد الأقصى، مما خلق حالة استياء بين المسلمين في البلاد وجميع الطوائف المختلفة من المسيحيين[٩٠].

وكانت سياسة بريطانيا في فلسطين تعمل على تمكين اليهود إلى أبعد الحدود، وذلك من خلال قلب القوانين الدستورية والمحلية وتجاهل حقوق العرب، وخلال إحدى جلسات المناقشة صريح أحدى النواب، وبلا شك أننا نقوم بذلك نيابة عن اليهود وليس نيابة عن المصالح البريطانية، لذلك طالبت الحركة الصهيونية بضم كل الأرضي الجيدة المزروعة أو الأراضي التي يمكن زراعتها دون مخطط للري بهدف تحقيق أفضل استفادة من الأرض، وعلى هذا ينبغي أن تؤخذ ثلاثة أرباع الأراضي وتسلم إلى المستوطنين اليهود والربع الآخر إلى أصحابها الحاليين[٩١].

وقد قامت بريطانيا في الشهور الأولى للحرب بتقديم الدعم لليهود من خلال المحادثات في الوزارة البريطانية لخلق دولة يهودية في فلسطين، حيث قام ديفيد لويد جورج مستشار وزير الخزانة إلى السير إدوارد جراي وزير الخارجية، بالعمل على إنشاء دولة يهودية لهذا أبدى تعاطفه مع الصهيونية لاستقرار اليهود في الأرض المقدسة[٩٢].

الهوامش

[1] Simon, Leon: Zionism and the Jewish problem, published by the Zionist organization, London bureau, piccadilly, London, 1918, p 14.

[2] Stein, Leonard: Zionism, Ernest Benn ltd, London, 1925, p 97.

[3] F.O 424/222 No. 2, From Mr. Marling to Sir Edward Grey, Constantinople, December 27, 1909.

[4] Ibid.

5المقطم: العدد ٦٠٠٣، ١٩٠٨/١٢/٤ ؛ الاتحاد العثماني: العدد ٤٣-١٢١٤، ١٩١٢/٩/٢٥، السنة الأولى، بيروت، ص٣.

[6] مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن ١٨٨٧-١٩٨٤، بيروت، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣، ص ١٨١-١٨٢.

[7] نعمان عاطف عمرو: مظاهر الوعي بالقومية العربية في فلسطين حتي عام ١٩٢٠، فلسطين، جامعة القدس المفتوحة ، ٢٠٠٨، ص١٦.

[8] عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العاشرة، ١٩٩٠، ص ٤٥؛ تيسير جبارة: تاريخ فلسطين، رام الله، دار الشرق، ١٩٩٨، ص٧١.

[9] محمد عزة دروزة: المصدر السابق، ص ١٨٤.

[10] محمد كرد علي: خطط الشام، الجزء الثالث، دمشق، الطبعة الثالثة، مكتبة النوري للنشر، ١٩٨٣، ص ١١٧-١١٨.

[11] عارف باشا العارف: تاريخ القدس، القاهرة، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٥١، ص ١٢٢.؛ خليل طوطح، وأخر: المصدر السابق، ص ٢٤٢.

[12] المنار: الأمة العثمانية والدستور، المجلد الحادي عشر، الجزء السابع، ١٩٠٨، ص ٥٤٣.

[13]ولد في نابلس ١٣٠٥هـ- ١٨٨٧م، وتوفي في دمشق ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، كان أحد الذين اهتموا بالسياسة العربية منذ مطلع القرن، ولم يكن مراقباً للأحداث أو شاهد عيان لتطوراتها فحسب، بل كان في خضم الحركة الوطنية في مواجهة الانتداب والحركة الصهيونية، لعب دوراً قيادياً ومحركاً في الأحداث، دون ضحه أو إثارة وعمل على دعم الكفاح المسلح وتأييد الحركات الجهادية. وشارك في تأسيس الجمعيات والأحزاب الاستقلالية العربية الوحدوية النضالية في سورية قبل عام ١٩٢٠- وفي فلسطين بعد عام ١٩٢٠.

[14]محمد عزة دروزة: مصدر سابق، ص ١٨٤.

[15]المصدر نفسه، ص ١٨٤.

[16]صهر جميع عناصر الدولة تحت راية واحدة ولكن تحت حكم عنصر واحد أي الغى القوميات داخل الدولة العثمانية، وجعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية للبلاد في الدوائر الحكومات والمراحل التعليمة المتقدمة في البلاد، ومحاولة إحياء أمجاد الأتراك العثمانية عن طريق السياسة الطورانية.

[17] Ahmad, Feroz: Development of secularism in turkey, C. Hurst Co. Publishers ltd, London. 1998, p 332.

[18]ولد موئير كوهين في سالونيك عام ١٨٨٣م، وتخرج من مدرسة الحقوق ، أخذ يكتب في جريدة " روم أيلي " وجريدة " اتحاد وترقي" وكان موئيز كوهين قد انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي غضواً أساسياً ومفكراً عام ١٩٠٥م، وكان رئيساً لجمعية تعميم اللغة التركية وانتخاب عضو شرف في أبرز جمعية تركية وهي " تورك وجاغي" ، وفي فترة ١٩١٤-١٩١٨ عمل كوهين أستاذا بكلية الحقوق بجامعة استانبول وترجم للأساتذة الأجانب الذين استقدمتهم الجامعة من ألمانيا، وفي ١٩٢٢انتقل موئيز كوهين إلى انقره حيث عمل في الصحافة التبغ ، وفي عام ١٩٤٦ أصبح كوهين في المجلس الإقليمي لحزب الشعب الجمهوري لمدينة استانبول، وفي عام ١٩٥٠م رشح هذا الحزب موئيز كوهين عضواً بجلس الأمة عن استانبول ، وحتى لا ثير القراء المسلمين كان لها اسمين مستعارين هما " تكين لب ومؤنس ألب " مات موئيز كوهين في ٢٧سبتمبر عام ١٩٦١م، وفي ٢٤مارس ١٩٦٢م.

[19]محمد حرب: مذكرات السلطان عبد الحميد، دمشق، الطبعة الثالثة، دار القلم، ١٩٩١، ص ٨٩.

[20] جريدة القبلة: العدد ١٩، ١٩١٥/١٢/٢٢، مكة المكرمة، عنوان المقال " الحركة الطورانية الجديدة في بلاد تركيا " ص٣، لصاحب الجريدة محب الدين الخطيب.

[21] نادية ياسين عبد: الاتحاديون، بغداد، بناية المكتبة البغدادية، ٢٠١٤، ص ٣٦٥.

[22] القبلة: العدد ١٩، ١٩١٥/١٢/٢٢، عنوان المقال " الجامعة التركية والاتحاديون" ص ٤.

[23]خيرية قاسمية: مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية ١٩١٣-١٩١٤، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣١، ١٩٧٤، ص ١٢٨-١٢٩.

[24]جريدة المقتبس: العدد ٤٥٦، ١٩١٠/٨/٤، عنوان المقال" القرض المالي " للكاتب شكري العسلي.

[25]المقطم: ١٩١٠/٨/١٨، ١٩١٠/١٠/١٤. وتشرح الجريدة تفصيل كثيرة عن القرض فبيوت المال اليهودية (كريدي موبيليه وبرنارد ودريفوس وجاريسلوسكي)

[26]المنار: الانقلاب الخطر وجمعية الأحمرين الدم والذهب، المجلد السادس عشر، الجزء الثاني، ١٩١٣، ص ١٥١.

[27]سمير أيوب: وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، وثيقة رقم ٨٦، الجزء الأول، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ٢٦٥.

[28]المنار: اليهود في المملكة العثمانية، المجلد الرابع عشر، والجزء الثاني، ١٩١١، ص ١٥٩.

[29] Ahmad, Feroz: OP. Cit, p 334.

[30] F.O 424/222, OP. Cit.

[31]الأهرام: العدد ٥٩١٩، ١٩٠٩/٧/٩، عنوان المقال " الحركة الصهيونية في فلسطين والعراق " ، الكاتب جاك هرنشتين.

[32]المقطم: العدد ٦١٥٥، ١٩٠٩/٦/٢٦، ص٢.

[33] Ahmad, Feroz: OP. Cit, p 335.

[34] F.O 424/222, OP. Cit.

[35]المنار: اليهود في المملكة العثمانية، ص ١٥٩.

[36]المقطم: العدد ٦٦٦٨، ١٩١١/٣/٤، ص ٢، الأهرام، العدد ١٠٠٣٠، ١٩١١/٣/١١.

[37]الأهرام: العدد ١٠٠٣٠، ١٩١١/٣/١١، عنوان المقال " الصهيونيون في مجلس المبعوثان "، توقيع أ. هـ.

[38] F.O 424/240 No. 255, From Sir R. Rodd to Sir Edward Grey, Rome, December 13, 1913.

[39]خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨-١٩١٨، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث،١٩٧٣، ص ٤٨.

[40]الأهرام: العدد ١٠٠٣٠، ١٩١١/٣/١١.

[41] F. O. 882/14, Memorandum of the Jewish Palestinian Question, 5/2/1917.

[42] Stein, Leonard: OP. Cit, p 59.

[43] Jannaway G, Frank: Palestine and the powers or the intentions and aims of Russia Germany Britain and turkey regarding the Zionist movement in the light of prophecy, London, Elliot stock, 1918, p76.

[44]جريدة فلسطين: ١٩١٤/٥/٢٤، ص٣.

[45]جريدة القبس: العدد ٦٥- ١٣٦٥، ١٩١٣/١٢/٢٠، دمشق، ص ٢.

[46]خيرية قاسمية: مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ص ١٢٩.

[47]الأهرام: العدد ٩٣٤٥، ١٩٠٨/١٢/١١، عنوان المقال " الصهيونيون في فلسطين " الكاتب ج . هرنشتين.

[48] F.O 424/238, No. 12 Form Sir G. Lowther to Sir Edward Grey, Constantinople, March 17, 1913.

[49] ناجي علوش: مختارات المفيد عبد الغني العريسي، بيروت، دار الطليعة، دون تاريخ، ص ٢٣.

[50]انظر الوثيقة المؤرخة، أوراق الباب العالى، ١٨(L) ١٣٣١ BEO. Dosya No: 4214. Gomlek No: 316042

[51] F.O 424/240 No. 279, Form Sir Louis Mallet to Edward Grey, Constantinople, December 21, 1913.

[52]الكرمل: العدد ٣٨٢، ١١/١٤ تشرين الثاني/١٩١٣، ص ٢؛ فلسطين: كلمة مقتضبة إلى نوابنا الكرام، ٥/٢٤ /١٩١٤، ص ٦.

[53]الأهرام: العدد ٩٥٩٦، ١٩٠٩/١٠/٧، عنوان المقال " أوراق مسافر " الكاتب الجميل.

[54] The Jewish herald, (Houston Texas) November 11, 1909, p3.

[55] F.O 424/229, No. 829, From, Sir G. Lowther to Sir Edward Grey, November 18, 1911.

[56]خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ص ٦٥-٦٦.

[57]المنار: المجلد السادس عشر، الجزء الثاني، ١٩١٣، ص ١٦٠.

[58]عيسى صوفان القدومي: فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، فلسطين، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٢٥، ٢٦.

[59]هند أمين البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، القاهرة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، ١٩٩٨، ص٣٨.

[60] مجلة الحقوق: مشروع قانون نزع ملكية الأراضي، فلسطين، الجزء الثالث ، السنه الأولى، ١٩٢٤، يصدرها فهمي الحسيني، ص ١٧٨.

[61]المنار: المجلد الخامس عشر، الجزء الحادي عشر،١٩١٢، ص ٨٣٨.

[62]الكرمل: العدد ٣١١، ١٩١٣/٢/٢٥، الاتحاديين وبيع الأراضي، ص٣.

[63]المقطم: ٦٩٢٩، ١٩١٢/١/١٥؛ المقطم: العدد ٦٦٧٦، ١٩١١/٣/٩.

[64]الكرمل: العدد ٢٦٧، ١٩١٣/١/٧.

[65] عارف العارف: المفصل في تاريخ القدس، الجزء الأول، القدس، مطبعة المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٩٩، ص ٣٣٠.

[66] F.O 882/14, the state of affairs in Palestine by native of Jerusalem 17th September 1914, From, Anis ELGamal, 20th September 1914.

[67] Ibid.

[68]فلسطين: العدد ٣٠٥-٨، ١٩١٤/٢/٧.

[69] F.O 424/240, No. 279, OP. Cit.

[70]انظر إلى الوثيقة المؤرخة، أوراق الباب العالى، BEO. Dosya No: 3781, Gomlek No: 283552, 12/B/1328

[71]انظر إلى الوثيقة المؤرخة، أوراق الباب العالى، BEO. Dosya No: 3782 ,Gomlek No: 283630, 14/B/1328

[72]فلسطين: ٥/٢٤ /١٩١٤، ص ٣.

[73]المنار: المجلد الرابع عشر، الجزء الرابع، ١٩١١، ص ٢٦٩.

[74]المقتبس: العدد ٣٩٠، ١٩١٠/٦/٧، ص٣.

[75] Ahmad, Feroz: OP. Cit, p 329.

[76]المنار: الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، المجلد الحادي عشر، الجزء الحادي عشر، ١٩٠٨، ص ٨٤٣- ٨٤٤.

[77]المقطم: العدد٦٥٦٨، ١٩١٠/١١/٢، الكاتب ميشال يدوتي ، وطني حر، ص٤.

[78] F.O. 882/14, The Politics of Jerusalem, this summary is the result of enquiries made this week of several of Jerusalem now in Cairo, and who left break of war with Turkey in the autumn of 1914, From captain Arab bureau, 29th December, 1916.

[79]الكرمل: العدد ٣٤١، ١٩١٣/٦/١٣، عنوان المقال متصرف القدس والبلاد، ص ١، ٢.

[80]المقطم: العدد ٦٥٦٨، ١٩١٠/١١/٢، ص ٤.

[81] F.O. 882/14, OP. Cit, 29th December, 1916,

[82] The American Jewish committee meeting of executive committee held on January 1, 1913, Philadelphia.

[83]المقتبس: العدد ٩١٧، عنوان المقال " خواطر " الكاتب حقي العظم، ١٩١٢/٢/٢٩.

[84]أنظر الوثيقة، مجلس الوكلاء، ورقة مخصوصة بمناقشات، عنوانها " عند إخراج اليهود الذين لا يقبلون التبعة العثمانية من فلسطين تتحمل الحكومة العثمانية نفقات سفر المعدمين من بينهم" " تاريخ الوثيقة١٣/يناير/ ١٩١٥ MV/195/151

[85] CAB/24/10, G. T. 447, Zionism and the suggested Jewish rattalions for Egyptian expeditionary force, 14th April. 1917, sgd. W. Ormsby Gore. .

[86] CAB/24/28, G. T. 2263, Zionism, 9th October 1917, E. S. Montagu.

[87] CAB/24/42, G. T. 3635, memorandum on the attitude of enemy Governments towards Zionism, Intelligence Bureau, Department of Information Section, 1918.

[88] Ibid.

[89] F. O. 882/14, on present economic and political conditions in Palestine, 28 Jan. 1917.

[90] Parliamentary Debates House of Lords, Official Report, Fifth Series, June 29, 1920,vol. 40, col. 1005, " Henceforth cited as parl. Deb. HL

[91] Ibid.

[92] Muller, w. James: Churchill as peacemaker, Cambridge University press, United Kingdom, 1997, p 218.